إدارة التنوع الاجتماعي في سوريا بعد العام 2025 بين هواجس التفكك وإمكانات التعايش

أ.م.د. محمد محي الجنابي *

يتسم التنوّع الاجتماعي في سوريا بطابع مركّب ناتج عن تداخل مكونات عرقية وطائفية وثقافية متعددة، ترافقه هواجس متزايدة بفعل الانقسامات العميقة وسياق النزاع الممتد، الأمر الذي جعل إدارة هذا التنوّع تحدياً معقّداً في البيئات النزاعية، ومع التحولات التي برزت في المشهد السياسي بعد عام 2025، أخذت ملامح جديدة بالتشكّل، تمثّلت في تصاعد دور المجتمعات المحلية وتراجع مركزية السلطة، بما أعاد طرح إشكالية شكل الدولة وآليات إدارتها، ومن هنا، فأن إمكانات التعايش المستقبلي تستلزم تبنّي صيغ حكم لا مركزي أو فيدرالي، مقرونة بآليات العدالة الانتقالية، وتعزيز الحقوق السياسية والثقافية، وتفعيل دور المجتمع المدني في إعادة بناء الثقة المجتمعية، وكل تلك الأليات تبقى مرهونة بتوافر إرادة وطنية جامعة، وإصلاحات مؤسسية فاعلة، وحوار مستمر يستوعب هواجس المكونات المختلفة، بما يمهّد لتأسيس عقد اجتماعي جديد قائم على العدالة والتشاركية.

الكلمات المفتاحية: الكلمات المفتاحية: التنوع، التعايش، التعددية، سوريا، النزاع.

Managing Social Diversity in Syria Post-2025: Between Concerns of Disintegration and the Possibilities of Coexistence

Assistant Professor Dr.Mohammed muhi aljanabi

Syria's social diversity is inherently complex, stemming from the interplay of multiple ethnic, sectarian, and cultural components, compounded by growing anxieties due to deep divisions and the protracted conflict. Managing this diversity has proven extremely challenging in conflict environments. With the shifts in the political landscape following 2015, new features began to emerge, characterized by the rise of local communities and the decline of centralized power, bringing back to the forefront the question of the state's structure and governance mechanisms. Therefore, the prospects for future coexistence necessitate the adoption of decentralized or federal forms of governance, alongside transitional justice mechanisms, the strengthening of political and cultural rights, and the empowerment of civil society to rebuild social trust. All these mechanisms remain contingent upon a comprehensive national will, effective institutional reforms, and an ongoing dialogue that addresses the concerns of all groups, paving the way for a new social contract based on justice and participation.

Keywords: Diversity, Coexistence, Pluralism, Syria, Conflict

* كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، mohmohi@nahrainuniv.edu.iq

المقدمة

شهدت سوريا قبل عام 2011 تركيباً اجتماعياً معقّداً ومتعدد الأبعاد، يضم طيفاً واسعاً من الإثنيات والطوائف والمذاهب الدينية، وعلى الرغم من غنى هذا التنوّع، بيد أن سياسات الدولة السورية خلال العقود الماضية اتسمت بدرجة من الإنكار أو الاحتواء الأمني والإداري بدلاً من الاعتراف المؤسسي بالتعددية. فقد أُخضع هذا التنوّع لنموذج مركزي شديد، إذ سعت أنظمة الحكم المتعاقبة إلى فرض الاستقرار عبر توحيد قسري للهوية السياسية السورية، غير مستوعبة للهويات الفرعية أو الهواجس المجتمعية.

ومع اندلاع النزاع السوري في عام 2011، بدأت بوادر التفكك والانقسام للبنى الاجتماعية والسياسية، وتحولت الهويات المضمرة إلى هويات سياسية نشطة، أصبح بموجبها الانتماء الديني أو القومي أو المناطقي عاملاً حاسماً في التموضع ضمن خريطة النزاع، إذ أدت هذه التطورات إلى سقوط نظام (الرئيس بشار الأسد) في مرحلة لاحقة، وهو حدث شكل نقطة تحول تاريخية في مسار النزاع، وأعاد تشكيل المشهد السياسي والجغرافي للبلاد، الذي ترافق مع تعدد الفاعلين المسلحين وتدخل الأطراف الإقليمية والدولية، ما أدى إلى استمرار حالة الانقسام العميق، لاسيما مع دخول النزاع عامه الرابع عشر وما بعد عام 2025.

وفي هذا السياق، تبرز مسألة "إدارة التنوّع" كأحد أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في افاق المستقبل، إذ لم تعد المشكلة محصورة في إعادة الإعمار المادي أو عودة اللاجئين، بل تتعداها إلى إعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع على أساس الاعتراف بالهويات والحقوق، وتجاوز منطق "المركزية الصارمة" في ظل ما تحمل المكوّنات السورية، كل حسب تجربته في الحرب، هواجس خاصة، منها الخوف من الإقصاء والانتقام والتذويب، بل وحتى القلق من إعادة تمكين النظام القديم دون ضمانات واضحة، وهذه الهواجس، إن لم يتم الاعتراف بها ومعالجتها ضمن أي تسوية، قد تُفجّر النزاع مجدداً بصور أكثر تفككاً.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذه الدراسة من توقيت طرحها في مرحلة انتقالية حرجة، تسعى فيها الأطراف المختلفة إلى إعادة بناء سوريا ما بعد الحرب وسط استقطاب داخلي وإقليمي حاد، وهي محاولة لتسليط الضوء على التحديات البنيوية التي تواجه أي مشروع سياسي مستقبلي، لا سيما فيما يتعلق بتأمين الحد الأدنى من التعايش والاستقرار عبر إدارة عقلانية ومتوازنة للتنوّع السوري الغني.

إشكالية البحث:

تدور اشكالية البحث حول قدرة النظام السياسي الجديد من إدارة التنوّع في سوريا بعد العام 2025 بطريقة تضمن التعايش السلمي بين المكوّنات الاجتماعية، وتقلّص من مخاوف الإقصاء والتهميش دون المساس بوحدة الدولة؟ وتنبثق من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية:

1. ما التنوع الاجتماعي واشكالياته؟
2. ما أبرز مكوّنات المجتمع السوري وهواجسها السياسية ؟
3. ما امكانات التعايش في سوريا بعد العام 2025؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن "إدارة التنوّع في سوريا" بعد عام 2025 تتوقف على قدرة الدولة والنخب السياسية على الاعتراف المتبادل بين المكوّنات الاجتماعية، ومعالجة مخاوفها التاريخية من الإقصاء والتهميش ضمن نموذج سياسي مرن يوازن بين وحدة الدولة والخصوصيات الثقافية.

هيكلية البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة واستنتاجات ومقترحات من شأنها تعزيز إمكانات التعايش في سوريا بعد العام 2025، إذ جاء المحور الأول بعنوان (إدارة التنوع الاجتماعي_ مدخل مفاهيمي)، في حين جاء المحور الثاني بعنوان (هواجس المكونات الاجتماعية في ظل تحولات المشهد السياسي السوري)، اما المحور الثالث بجاء بعنوان (إمكانات التعايش في سوريا بعد عام 2025).

اولاً_ إدارة التنوع الاجتماعي_ مدخل مفاهيمي

1_ مفهوم التنوع الاجتماعي:

يشير "التنوّع الاجتماعي" إلى حالة التعدد في التكوينات البشرية ضمن مجتمع معيّن، حيث يتضمّن ذلك التباينات العرقية، والدينية، والمذهبية، واللغوية، والثقافية، بل ويتسع ليشمل الفروقات "الجندرية، والطبقية، والمناطقية". ويمثل هذا التنوّع أساساً مهماً في تشكيل العلاقات الاجتماعية، وسياقات القوة، وأُطر المواطنة والانتماء داخل الدولة الحديثة.[1] ويُعد "التنوّع الاجتماعي ظاهرة طبيعية في المجتمعات الحديثة، ناتجة عن عوامل تاريخية وسياسية وديموغرافية معقدة"، لكنه لا يُعدّ ميزة بالضرورة إلا إذا ترافق مع سياسات إدماج ومساواة وعدالة، فمن دون هذه السياسات، يتحوّل التنوع إلى عنصر احتقان بدلاً من أن يكون مصدر ثراء.[2] وفي السياق العربي، غالباً ما يترافق التنوع الاجتماعي مع حساسية تاريخية ناتجة عن الاستعمار، والتحولات القسرية في أنماط الهوية والانتماء، مما يجعله أكثر عرضة لأن يُستخدم كأداة للصراع بدل أن يُدار كمصدر غنى.[3]

وفي الواقع، يمثل التنوّع الاجتماعي الواقع الموضوعي الذي يتمثل في وجود اختلافات متعددة داخل المجتمع، تشمل اختلافات عرقية، دينية، ثقافية، لغوية، وقومية[4]، وهذا التنوّع لا يمثل فقط تبايناً سكانياً، بل يعكس تعددية في الهويات والتجارب الحياتية للأفراد والجماعات، وهو أمر طبيعي في أغلب المجتمعات الحديثة ، التي ينبع فيها "التنوّع السياسي" من التنوّع الاجتماعي نفسه ، ويتجلى في تعدد التيارات والأحزاب والرؤى الأيديولوجية التي تعكس مصالح المكونات الاجتماعية المختلفة، ويُعبّر هذا التنوع عن الحيوية السياسية في المجتمعات الديمقراطية، التي تسمح بتداول الرؤى وتنافس البرامج داخل أطر سلمية، شرط توافر مؤسسات تمثيلية عادلة،[5] لكن في السياقات الهشة أو الخارجة من النزاعات، قد يتحوّل التنوّع السياسي إلى آلية لتكريس الانقسام بدلاً من معالجته، لاسيما في ظل وجود "القواعد المؤسسية غير المستقرة" أو في حالات توظيف الانتماءات السياسية والعرقية بشكل تعبوي.[6] ومن هنا تبرز العديد من الاشكاليات التي تعرقل ادارة هذا التنوع، وهذا ما سنتطرق له في الفقرة الأتية.

2_ إشكاليات إدارة التنوع في سياق النزاعات:

لا شك بأن "إدارة التنوع في المجتمعات" متعددة المكونات يمثل تحدياً مركزياً، يزداد تعقيداً في سياقات النزاعات المسلحة أو بعد انتهاءها، إذ تتحول الهويات العرقية والدينية والثقافية أحياناً من عناصر ثراء وثراء اجتماعي إلى عوامل انقسام وتوتر، لاسيما عندما تغيب آليات الاعتراف والعدالة والمشاركة السياسية المتوازنة، وفي مثل هذه الظروف، تصبح إدارة التنوع مسألة حساسة تتطلب توازناً دقيقاً بين الحفاظ على وحدة الدولة وضمان حقوق المكونات المختلفة، وسط مخاوف مستمرة من الإقصاء والانتقام، لذلك تتطلب هذه العملية فهمًا عميقاً للإشكاليات البنيوية التي تتركز في أحد الفقرات الأتية:

أ. **التوازن بين الوحدة والاختلاف** : تمثل العلاقة "**بين وحدة الدولة والاعتراف بالاختلاف**" واحدة من

أكثر التحديات تعقيداً في الدول متعددة المكونات، لاسيما في سياق النزاعات أو ما بعد النزاعات، فالوحدة السياسية ضرورية لاستقرار الدولة وسياستها العامة، أما الاعتراف بالتنوع فيُعد مكمّلاً أساسياً لحقوق المكونات الاجتماعية في التعبير عن هوياتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، ومن دون ذلك، قد تتحول هذه الهويات إلى شروط للنزاع أو التمييز في حال ما تم فرض هوية مركزيّة جامدة، فإن المجموعات الفرعية تشعر بالتهديد وربما تواجه الإقصاء أو المقاومة، وفي المقابل، الإفراط في الاعتراف بالخصوصيات قد يؤدي إلى عزلة هذه المكونات أو حتى تشكيل كيانات ذات حكم ذاتي واسع، مما يهدد الوحدة الوطنية[7] . يرافقه غالباً تعاظم مخاوف المكونات من الإقصاء السياسي والاقتصادي، أو حتى من عمليات انتقام قد تحدث بسبب النزاعات السابقة، وفي الحقيقة، هذه المخاوف ليست مجرد تخوفات نفسية، بل تعبر عن تجارب تاريخية أليمة مرت بها هذه المكونات، والتي ما تزال تؤثر في العلاقات بينهم، في ظل غياب آليات واضحة للضمانات السياسية والعدالة الاجتماعية والمصالحة، مما يصّعب بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف، الأمر الذي يعرقل أي مسعى لتأسيس نظام سياسي جديد قائم على المشاركة والشراكة[8].

ب. **ضعف المؤسسات:** تُعد المؤسسات القوية والشفافة والحيادية العمود الفقري لأي مشروع ناجح لإدارة التنوع، فغياب مؤسسات مستقلة وقادرة على فرض القانون وضمان الحقوق يؤدي إلى تفشي الفساد والمحسوبية، ويزيد من تفاقم الصراعات القائمة على الهوية، إذ يبرز في هذا السياق "اتهامات للمؤسسات الرسمية بالانحياز لطرف معين، مما يعمّق الشرخ بين المكونات ويقلل من فرص الحوار والتفاوض"[9]، ناهيك **غياب نموذج إداري مرن**، الذي يمثل احد اشكاليات ادارة التنوع الاجتماعي، إذ تعاني الكثير من الدول متعددة المكونات من غياب نماذج إدارية وسياسية مرنة قادرة على تلبية تطلعات المكونات المختلفة، ففي بعض الأحيان، تُفرض نماذج مركزية صارمة تُغلق المجال أمام مشاركة المكونات غير المسيطرة في السلطة والقرار، مما يزيد من شعورهم بالإقصاء والظلم، وعلى النقيض من ذلك، هناك نماذج محاصصة طائفية أو إثنية لا تحترم المبادئ الديمقراطية ولا تضمن العدالة في توزيع السلطة والثروة، بل تُكرس الانقسامات والصراعات بين المكونات، مما يؤدي إلى ظهور أزمات دائمة ومصاعب في تحقيق توافق سياسي شامل ومستدام[10].

ج. **توظيف الهوية سياسياً يرافقه عوامل خارجية:** تتحول الهويات القومية والطائفية إلى أدوات يستخدمها قادة سياسيون لتعزيز مواقعهم ونفوذهم، عبر تحفيز المشاعر القبلية أو الطائفية أو الإثنية، واستغلالها في الصراعات السياسية أو الحروب الأهلية، إذ يسهم التوظيف السياسي في تعميق الانقسامات المجتمعية، ويجعل من "إدارة التنوّع" مهمة أشد تعقيداً، لأن النزاعات لا تكون حول السلطة أو الموارد فحسب، بل تتعلق أيضاً بالهوية والوجود، مما يجعل الحلول السياسية بحاجة إلى معالجة جذرية لأسباب النزاع وليس فقط لإدارة نتائجه، وفي حالات كثيرة، تدخل القوى الإقليمية والدولية في النزاعات التي تنطوي على تنوع اجتماعي، من أجل تحقيق مصالح استراتيجية أو تعزيز نفوذها في المنطقة، الأمر الذي يزيد من تعقيد المشهد الداخلي، إذ تدعم هذه الجهات أطرافاً محددة على حساب أخرى، أو تفرض حلولاً لا تتناسب مع الواقع المحلي،

مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات ويعرقل الحلول الوطنية، ويجعل إدارة التنوّع تحدياً مضاعفاً، لأنه لا يتعلق فقط بالعوامل الداخلية بل بالتوازنات الإقليمية والدولية المعقدة[11].

يتضح من استعراض إشكاليات إدارة التنوع أن المشكلة لا تكمن في وجود التعدد بحد ذاته، بل في غياب نماذج سياسية ومؤسسية مرنة وقادرة على تحقيق التوازن بين ضرورات الوحدة الوطنية واحترام الخصوصيات الثقافية والهوياتية، فالميول المركزية تُنتج تهميشاً، بينما تؤدي "المحاصصة الطائفية أو الإثنية" إلى تكريس الانقسام، ويُفاقم الأمر ضعف المؤسسات وانعدام الثقة بينها وبين المواطنين، لذلك طورت العديد من الدول أليات واطر متعددة لإدارة التنوع الاجتماعي، سنتطرق لها في الفقرة الأتية.

3_ **نماذج ادارة التنوع الاجتماعي:** مع مرور الازمان، تطورت عبر التأريخ عدة نماذج لإدارة التنوّع الاجتماعي في المجتمعات متعددة المكونات، وأبرزها ما يأتي:

أ. **نموذج الدمج** : يركز هذا النموذج على تأسيس "هوية وطنية جامعة" وقادرة على استيعاب التنوع الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع، من خلال تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية الفعالة لجميع المكونات دون أن تُلغى خصوصياتها الثقافية أو تُذوَّب في الهوية السائدة، إذ يرفض هذا النموذج بشدة الإذابة الكاملة للخصوصيات الثقافية وإلغاء الهويات الفرعية، أو الانعزال والانغلاق الثقافي الذي قد يؤدي إلى عزلة المكونات المجتمعية، وفي هذا الإطار، يُعد الدمج استراتيجية لتحقيق توازن دقيق بين تعزيز الانتماء الوطني المشترك والاعتراف بالتنوع، عبر سياسات تعليمية وتشريعية واجتماعية، تسعى الى تعزيز التفاعل بين مختلف المجموعات بما يعزز من فهم الاختلاف ويقلل من التمييز المبني على الهوية الثقافية أو الدينية، فضلاً عن توافر قوانين صارمة ضد التمييز في سوق العمل والخدمات العامة يضمن فرصاً متساوية للجميع، مما يعزز ثقة المكونات المتنوعة بالدولة ونظامها السياسي[12].

ب. **نموذج التعددية الثقافية:** يُعد هذا النموذج أحد النماذج الأساسية في إدارة التنوع داخل المجتمعات الحديثة، إذ يستند على مبدأ الاعتراف الرسمي بالتنوع الثقافي والاجتماعي، وعدم إجبار المكونات على الاندماج القسري ضمن هوية وطنية موحدة تُلغي خصوصياتها، فبدلاً من فرض هوية مركزية موحدة، يتيح هذا النموذج لكل "مجموعة ثقافية أو دينية" الحق في الحفاظ على لغتها، تقاليدها، وممارساتها الدينية، إلى جانب تمثيل سياسي مستقل أو شبه مستقل يسمح بمشاركة فاعلة في صنع القرار، لأن "التعددية الثقافية" ليست مجرد اعتراف شكلي بالاختلاف، بل هي إطار يضمن تحقيق "العدالة الثقافية من خلال توفير الحماية القانونية والسياسية للمجموعات الأقلية"، ما يعزز شعور الانتماء ويخفف من الشعور بالإقصاء والتهميش، وهذا بدوره يسهم في استقرار النظام السياسي ويقلل من احتمال تفجر النزاعات ذات الطابع العرقي أو الديني[13].

ومع ذلك، يثار جدل حول هذا النموذج، إذ ينتقد البعض أن التعددية قد تضعف من اللحمة الوطنية وتؤدي إلى انفصال أو عزلة مجتمعية للمجموعات المختلفة، مما يهدد الوحدة الوطنية ويزيد من تعقيد الإدارة السياسية، بيد أن تجارب دول مثل كندا وأستراليا تُظهر أن التعددية الثقافية يمكن أن تنجح في خلق مجتمع متجانس سياسياً مع احترام

التنوع الثقافي، إذا ما تم دعمها بسياسات حكومية فعالة وشاملة[14].

ج. **نموذج الفيدرالية:** تمثل الفيدرالية نظاماً سياسياً يجمع بين السلطة الاتحادية والسلطات الإقليمية أو المحلية، إذ تتشارك الاطراف في الحكم ضمن إطار قانوني واضح، مما يوفر حكماً ذاتياً محدوداً يسمح للمكونات الاجتماعية والحضارية عبر المناطق بممارسة ثقافاتهم وتطوير مؤسساتهم المحلية مع الحفاظ على وحدة الدولة المركزية، ويُعد هذا النموذج أحد أبرز آليات إدارة التنوع الجغرافي والعرقي والديني والسياسي، إذ يكفل مبدأ "التعايش ضمن الوحدة"، مما يقلص الاحتكاكات التي تنشأ من السياسة المركزية الصارمة أو النموذج المحاصص الطائفي، وقد أسهم هذا النموذج بشكل فعّال في تقليل التوترات الداخلية في البلدان التي اعتمدت الفدرالية مثل الهند، سويسرا، وكندا، لأنه وفر ضمانات تمثيل متساوية للعديد من المكونات المتنوعة، كما فرض إطاراً نظرياً عملياً يسمح بالتعاون بين المؤسسات المركزية والمحلية[15].

د. **نموذج التوافقية السياسية:** تُعد التوافقية السياسية إحدى النظريات المعتمدة لإدارة المجتمعات المنقسمة، وقد طوّرها العالم السياسي (أرند ليبهارت) كنموذج "يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي في الدول التي تتسم بتركيبة مجتمعية مركبة ومتعددة الهويات، يقوم هذا النموذج على مجموعة من المبادئ الأساسية"، أهمها: الائتلاف الكبير ، أي إشراك جميع الفئات الرئيسة في الحكم؛ والفيتو المتبادل، لضمان عدم هيمنة أي طرف على القرار؛ والتمثيل النسبي في المؤسسات العامة؛ والاستقلال الذاتي المجتمعي في بعض المجالات الثقافية والتعليمية[16].

إذ يرتكز النموذج التوافقي على فرضية أن الديمقراطية لا يمكن أن تُبنى في "المجتمعات المنقسمة" على قاعدة الأغلبية والأقلية فحسب، بل تتطلب شكلاً من تقاسم السلطة بين الجماعات يضمن التوازن ويحمي حقوق المكونات المختلفة، من خلال مؤسسات مصممة خصيصاً لذلك. ويؤكد هذا النموذج أن الاستقرار السياسي يتطلب التفاهم وليس الغلبة، وأن البنية المؤسسية يجب أن تعكس حقيقة التنوع داخل المجتمع[17].

وفي الحقيقة، وبالرغم مما يوفره هذا النموذج من أدوات لإدارة الانقسام وضمان التمثيل، بيد أن بعض الباحثين يرون أن التوافقية قد تؤدي إلى جمود سياسي وتثبيت للانقسامات على حساب بناء هوية وطنية جامعة، إذ تتحول الهوية الجماعية بمرور الزمن إلى معيار دائم في توزيع السلطة والمناصب، مما يقوّض مبدأ المواطنة المتساوية ويُنتج نظامًا هشًا ومعتمدًا على توازنات دقيقة.

ومن هنا، نجد ان "إدارة التنوع في المجتمعات متعددة المكونات" تواجه تحدياً مركباً ينبع من تعقيد البُنى الاجتماعية والسياسية، إذ تتداخل الهويات العرقية والدينية والثقافية مع المصالح السياسية والاقتصادية، وفي حالات كثيرة، لا توفر النماذج الإدارية والسياسية التقليدية حلاً واحداً قادراً على تلبية تطلعات الأطراف كافة، لا سيما في سياقات النزاعات التي يزداد فيها القلق من الإقصاء والتمزق، لذلك لا يمكن تحقيق ادارة التنوع غالباً عبر تبني نموذج واحد فحسب، بل قد يتطلب **دمجاً أو تداخلاً بين أكثر من نموذج** يتلاءم مع الديناميات المتغيرة داخل كل مجتمع، وهذا ما سنسعى الى تحليله في نموذج النزاع السوري.

ثانياً_ هواجس المكونات الاجتماعية في ظل تحولات المشهد السياسي السوري

أحدث النزاع السوري على مدى أكثر من عقد، تغيرات ديموغرافية جذرية تتجاوز الأرقام الإحصائية لتصل إلى قلب النسيج الاجتماعي السوري، فالنزوح القسري للكتل السكانية، ناهيك عن التهجير الممنهج في بعض المناطق، أديا إلى عملية «تغيير ديموغرافي» في مناطق ذات خصوصية عرقية وطائفية، إذ لم يكن الأمر مجرد انتقال للأفراد، بل إعادة رسم للخرائط الاجتماعية والسياسية، ومعها بدأت مناطق تحتكرها مكونات معينة، وانخفضت نسبة المكونات الأخرى أو تلاشت من مناطقهم التقليدية، وهذا الواقع، أدى إلى فقدان التوازنات الاجتماعية التي كانت تدعم وحدة التراب السوري، وحوّل النزاع من نزاع سياسي إلى نزاع اجتماعي على الهوية والمكان، الأمر الذي اوجد شرخاً عميقاً في الوعي الجمعي، إذ صار لكل مكون تاريخ نكسة وجرح، ومعاناة من التهميش أو العنف، مما فاقم من تعقيد عملية المصالحة الوطنية لاحقاً[18] .

علاوة على ذلك، أثر تغيّر التركيبة السكانية على المشهد السياسي من خلال تقويض المبادئ التقليدية لتوزيع السلطة التي كانت تعتمد على تمثيل المناطق الجغرافية بمكونات متعددة، ما خلق انزياحات في مراكز القوى السياسية وأعاد تشكيل التوازنات الإقليمية داخل البلاد، إذ افسح انهيار النظام المركزي مجالاً واسعاً لظهور فاعلين سياسيين جدد، غالبيتهم يمثلون مكونات كانت مهمشة أو مستبعدة سابقاً، وهذا البروز شمل كذلك حركات إسلامية مختلفة، وأحزاب قومية عربية، وجماعات مدنية تسعى لإعادة صياغة دور المجتمع المدني، وفي الحقيقة، ان هذ التنوع في الفاعلين السياسيين عكس تنامي الوعي بالحقوق السياسية ورفض الإقصاء، لكنه في ذات الوقت صعّب من عملية التوافق بسبب تعارض الأجندات وافتقارهم إلى أرضية مشتركة مؤسساتية[19].

وهذا ما جعل المرحلة التي تلت سقوط النظام السوري تتحول إلى منصة لتحول عميق في "التعبير السياسي للمكونات (الهويات الإثنية والدينية)" التي لم تعد مجرد سمات ثقافية، بل أصبحت أدوات حيوية في السعي السياسي، مما افسح المجال لتأسيس أحزاب ومنظمات تطالب بالحقوق والاعتراف، يرافقه تصعيد الخطابات التي تسعى لتعزيز الهوية الجماعية، والتي أحياناً أدت إلى تشديد التوترات بين المكونات، التي تأثرت بالنزاعات والتحالفات الإقليمية والدولية، واتخذت مواقع متباينة داخل النزاع، وأسهمت في إعادة تشكيل المشهد السياسي السوري عبر دعمها لفواعل محلية تناسب مع استراتيجياتها[20].

وبإزاء تلك التحولات، اضحت الهواجس المتولدة لدى المكوّنات الاجتماعية السورية عاملاً ملحوظاً في توجيه مسار الاستقرار أو الانزلاق نحو الصراع بعد عام 2025، فمع سقوط النظام المركزي السلطوي، وغياب تسوية وطنية شاملة، تمت إعادة صياغة موقع كل جماعة داخل المشهد الوطني وفق ميزان القوة، "والذاكرة التاريخية، والخوف من التهميش أو الانتقام". وفيما يلي تحليل للهواجس الأساسية لكل مكوّن، وتأثيراتها المحتملة على الاستقرار:

1_ العرب السنّة_ " المخاوف من الإقصاء المعاكس":

يشكل "العرب السنّة النسبة الأكبر من سكان سوريا" (يُقدّرون بنحو 65–70%)، وينتشرون في معظم المدن الكبرى (دمشق، حلب، حمص، دير الزور، إدلب، حماة) ومناطق الريف، وبالرغم من هيمنتهم الديمغرافية، فإنهم يشعرون بهواجس متزايدة تتعلق بإمكانية التهميش السياسي ما بعد سقوط النظام السوري، لاسيما مع تصاعد أدوار القوى الاجتماعية الاخرى وبعض الجماعات المدعومة خارجياً، إذ لا تزال هواجسهم من أن تتحول الانتقالات السياسية إلى نوع من "الإقصاء المعاكس"، الامر الذي قد

يعزز من توجهات بعض القوى السنية نحو التمسك بالهوية الدينية أو العشائرية كبديل عن الدولة الوطنية، مما يؤدي ذلك إلى تهديد الاستقرار عبر احتمال تعزيز الانقسامات الطائفية، أو نشوء قوى محلية تفرض الأمر الواقع أمنياً وإدارياً، في غياب سلطة مركزية جامعة[21].

2_ العلويون: الخوف من الانتقام وفقدان الامتيازات

بالرغم من أن العلويين لا يتجاوزون 12–15% من السكان، بيد أنهم ظلوا لمدد طويلة العمود الفقري للنظام السياسي والعسكري في سوريا، ويتركز وجودهم في الساحل السوري (اللاذقية، طرطوس)، فضلاً عن انتشارهم بدرجات أقل في حمص ودمشق، وتنبع هواجس العلويين من الخوف الوجودي بعد انهيار النظام السوري، إذ أن كثيراً منهم يرون في النظام السابق ضمانة لحمايتهم من بيئة اجتماعية أوسع تنظر إليهم بريبة، وتربطهم بممارسات قمعية، كما يشعرون بالقلق من فقدان شبكات الحماية التي بناها النظام، سواء في الجيش أو مؤسسات الأمن، هذا القلق قد يؤدي إلى تمرسهم خلف كيانات مناطقية، أو تشكيل ميليشيات محلية، مما يهدد وحدة الدولة ويعيق عمليات الدمج الوطني والاستقرار، وبالفعل في ظل تلك الهواجس شهد الساحل السوري خلال مارس 2025، موجة عنف طائفية هي الأكثر دموية منذ سقوط النظام [22].

3_ الكُرد: "التوجّس من إعادة المركزية والخوف من النكوص عن الحكم الذاتي"

يُقدر عدد الكرد في سوريا بنحو 8–10% من السكان، ويتركزون في شمال وشمال شرق البلاد، خاصة في الحسكة، القامشلي، عين العرب (كوباني) وعفرين، وقد نجحوا في بناء شكل من أشكال الإدارة الذاتية خلال الحرب، ما أعطاهم شعوراً بهوية سياسية متمايزة، لكن الكرد يواجهون هواجس تتعلق باحتمال تفكيك مكاسبهم بعد التسوية، سواء من قبل الدولة المركزية أو الفاعلين الإقليميين (تركيا بالدرجة الأولى)، كما يخشون من استئناف سياسات "التعريب" السابقة، وحرمانهم من حقوقهم الثقافية والسياسية، هذه المخاوف قد تدفع القوى الكردية إلى التشدد في مطالبها، أو الانفصال الفعلي، مما يضع الدولة أمام مأزق استراتيجي يهدد وحدة الإقليم ويقوّض الاستقرار.[23]

4_ المسيحيون: الخوف من الذوبان الديمغرافي والسياسي:

يتراوح عدد المسيحيين بين 5–7% من السكان قبل النزاع، وهم يتوزعون على عدة طوائف (روم أرثوذكس، موارنة، سريان، كاثوليك...) ويتواجدون في دمشق، حمص، حلب، وريف الحسكة، ومع اشتداد النزاع السوري، شهدت هذه الفئة هجرة كثيفة، مما زاد من قلقها بشأن البقاء كمكوّن فاعل في المستقبل، إذ ترتبط هواجس المسيحيين أساساً بالهوية والحماية: الخوف من ذوبان وجودهم العددي، ومن غياب الحماية في دولة مستقبلية قد تهيمن عليها اتجاهات إسلامية أو قومية، كما أن غيابهم عن مراكز القرار المحتملة يجعلهم يخشون التهميش السياسي والثقافي، هذه المخاوف، إذا لم تُعالَج، قد تؤدي إلى استمرار الهجرة أو الميل إلى الانغلاق، مما يُفقر التنوع السوري ويؤثر على استقراره التاريخي[24] .

5_ الدروز: الحياد المحايد والهواجس من التبعية

يبلغ عدد الدروز في سوريا نحو 3%، ويتمركزون بشكل رئيسي في محافظة السويداء جنوباً، مع تواجد محدود في ريف دمشق، واتسم موقفهم خلال النزاع بالسعي إلى الحياد، مع الحفاظ على خصوصية محلية ضمن إطار الدولة، وتتمثل هواجس الدرزية في الخوف من فقدان هذا الحياد، أو تحول مناطقهم إلى ساحة صراع بين أطراف خارجية، أو فصائل سورية متنازعة، كما يخشون من أن يُفرض عليهم اصطفاف لا يخدم مصلحتهم الوجودية، سواء من قبل قوى

متطرفة أو مركزية، وفي الحقيقة، ان استمرار هذه الهواجس دون حلول سياسية وإدارية واضحة يعزز النزعة الانعزالية، ويضعف انخراطهم في المشروع الوطني المشترك، وبالفعل تحوّلت هذه الهواجس إلى عامل ضغط ملموس في 2025 في جرمانة واخرها في السويداء عندما اندلعت اشتباكات عنيفة بين فصائل درزية وقبائل بدوية في السويداء وحزام دمشق وقبها ، بلغت ذروتها في **أواخر أبريل وبداية مايو 2025**، إذ أدى التصعيد إلى مئات القتلى وتشريد عشرات الآلاف[25].

فضلاً عما سبق يتضمن النسيج الاجتماعي السوري بعض الأقليات الدينية والعرقية الأخرى: (الإيزيديون، الشركس، الأرمن، التركمان، الشيعة)، ورغم محدودية أعدادها، تؤدي الأقليات الصغيرة دوراً رمزياً مهماً في صياغة نموذج التعدد السوري، إذ ويواجه الإيزيديون، لاسيما في مناطق شمال شرقي سوريا، تهديدات وجودية نتيجة الاضطهاد والتهميش الثقافي والديني، أما الشركس والأرمن، فيحملون ذاكرة تاريخية عن الاضطهاد، ويخشون من العودة إلى وضع اللاجئ السياسي والثقافي، بينما يشعر التركمان بعدم تمثيلهم السياسي الكافي، رغم تقاطعهم الهوياتي مع بعض الأطراف الإقليمية، وفي الواقع ان هذه الهواجس دون مقاربة احتوائية متوازنة قد تؤدي إلى مغادرة هذه المكوّنات لسوريا، أو انخراط بعضها في تحالفات عابرة للدولة السورية، وهو ما يهدد الاستقرار طويل المدى ويزيد من هشاشة الهوية الوطنية الجامعة[26]،

نستنتج مما سبق، ان تحليل هواجس المكونات الاجتماعية السورية، يكشف عن عمق المعضلة البنيوية التي تواجه سوريا بعد عام 2025، إذ لا يمكن الوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي دون بناء عقد وطني جديد يُطمئن الجميع، ويُعالج تلك المخاوف بمعايير المساواة، والعدالة الانتقالية، وضمان "الحريات الثقافية والسياسية لجميع الأطياف"، وهذا ما يستدعي اتخاذ تدابير وأليات لتعزيز امكانات التعايش والتي سنتطرق لها في الفقرة الأتية.

ثالثاً_ إمكانات التعايش في سـوريا بعد عام 2025

رغم ما خلفته سنوات النزاع السوري من انقسامات عميقة ونزاعات متداخلة، لكن امكانات التعايش ليست معدومة، بل تتطلب إرادة سياسية وإصلاحات هيكلية شاملة، تتيح مشاركة حقيقية في الحكم، وضمان الحقوق، وتحقيق العدالة الانتقالية، كما يستعرض هذا المحور فرص البناء على المبادرات المحلية، والجهود المجتمعية، بوصفها مداخل ضرورية لإرساء أسس تعايش طويل الأمد في سوريا المستقبل، وكما يأتي:

1_ تحقيق العدالة الانتقالية وتفكيك البنى السلطوية السابقة في سوريا:

تُعد آليات التعامل مع إرث النزاعات والحروب من المراحل الحاسمة في مسار ما بعد النزاع، إذ تسهم في ترسيخ السلام، واستعادة الثقة، وبناء مستقبل قائم على التعددية والعدالة، وتندرج هذه الآليات ضمن إطار شامل يُعرف بـ"العدالة الانتقالية"، وهو مفهوم برز بقوة في العقود الأخيرة مع تصاعد النزاعات الداخلية في عدد من الدول، بهدف وضع رؤية متكاملة للمساءلة، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية، بعيداً عن منطق الانتقام أو النسيان، إذ لا تقتصر العدالة الانتقالية على المحاكمات، بل تشمل جملة من الأدوات المترابطة، مثل **كشف الحقيقة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار، وإصلاح مؤسسات الدولة**، وقد تبدأ هذه التدابير خلال مراحل التفاوض السياسي، من خلال خطوات مبدئية مثل "إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية، ودمج الجماعات المسلحة"، أو إصدار عفو مشروط لتشجيع عودة المنفيين والمشاركة في الحياة

السياسية، بينما تُستكمل الإجراءات الأوسع تدريجياً، وقد تمتد لعقود.[27]

وفي الحالة السورية، تأخذ العدالة الانتقالية طابعاً أكثر تعقيداً ، نظرًا لحجم الانتهاكات، وعمق البُنى السلطوية المتجذرة، والدمار الهائل في مؤسسات الدولة والمجتمع، فمنذ العام 2011، تعرض ملايين السوريين لأشكال متعددة من العنف، من القتل والتعذيب إلى التهجير والاختفاء القسري، مما يجعل معالجة هذا الإرث ضرورة وطنية لا مجرد خيار سياسي، وفي هذا السياق، تشكّل **تأسيس لجان حقيقة وإنصاف مستقلة ومحايدة** خطوة أساسية، تتولى مهمة توثيق الانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت خلال حقبة النزاع، وتحديد المسؤوليات، وتقديم الحقائق للشعب السوري والعالم، وتشمل مهام هذه اللجان توثيق جرائم القتل، والتعذيب، والإخفاء القسري، والاعتقال التعسفي، وتقديم الحماية للشهود والضحايا، بما يُمهد لمحاسبة الجناة، ويُعيد بناء الثقة المجتمعية على أسس من الاعتراف والمكاشفة لا الإنكار والطمس.[28]

وبالتوازي مع ذلك ، تبرز أهمية "**إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية**" كخطوة محورية في تفكيك أدوات الدولة السلطوية السورية، إذ تم استخدام هذه الأجهزة على مدى عقود كوسيلة لقمع المواطنين لا لحمايتهم. وتتطلب عملية إعادة الهيكلة تفكيك الأجهزة المتورطة، وإقصاء العناصر المتورطة في الانتهاكات، وإعادة بناء مؤسسات أمنية وطنية خاضعة للمساءلة، تخدم المواطن وتحترم القانون. ولا بد أن تتم هذه العملية بدعم تقني وضمانات دولية، لضمان عدم إعادة إنتاج المنظومة القمعية السابقة بصيغة جديدة، يرافق ذلك كله، أليات **لجبر الضرر المادي والمعنوي للضحايا**، وليس مجرد إجراء تعويضي، بل أحد أركان العدالة الأخلاقية والإنسانية، ويتضمن ذلك تعويضات مالية عادلة، دعماً نفسياً واجتماعياً للناجين، وكذلك اعترافاً رسمياً بالمعاناة، كما يشمل إعادة الممتلكات المصادرة، تسوية أوضاع اللاجئين والنازحين، وتمكينهم من العودة الكريمة إلى ديارهم، فضلاً عن دمج المتضررين في برامج إعادة الإعمار والانتقال.[29]

2_ كتابة الدستور في سوريا ما بعد النزاع:

تُعد كتابة دستور جديد لسوريا في مرحلة ما بعد النزاع محطة محورية وحساسة في مسار الانتقال السياسي، لما يمثله الدستور من مرجعية عليا تُنظّم شكل الدولة، وتحدد طبيعة نظام الحكم، وتكفل الحقوق والحريات، وترسم العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. ولا تقتصر أهمية الدستور على كونه نصاً قانونياً، بل يُعد تعبيراً عن **عقد اجتماعي جديد** يسعى إلى تجاوز الماضي بكل ما حمله من استبداد وتهميش وانقسام.[30]

في السياق السوري، ترك النزاع ندوباً عميقة في بُنية المجتمع، وشكّلت قضايا مثل "**التنوع الديني والطائفي، وتوزيع السلطة والثروة، والتهميش المناطقي**" عوامل أساسية في اندلاع الأزمة، وتأتي مهمة صياغة الدستور بوصفها فرصة نادرة لإعادة ترتيب العلاقة بين مكونات المجتمع، وبناء دولة تقوم على العدالة والمساواة وسيادة القانون، إذ تهدف دساتير المراحل الانتقالية عادة إلى **القطيعة مع المنظومات السابقة** التي شرعنت القمع واحتكرت السلطة، واستبدالها بنصوص تؤسس لدولة مدنية ديمقراطية، تستوعب الجميع، وتعترف بالتعدد، وتحمي كرامة الإنسان.[31]

ومع ذلك، فإن هذه العملية قد لا تكون سلسة، بل من المرجّح أن ترافقها **توترات اجتماعية وانقسامات حادة**، نظراً لتباين الرؤى والمصالح بين المكونات السورية، وغياب الثقة، وتضارب الأجندات الإقليمية والدولية. لذلك فإن نجاح عملية كتابة الدستور يتطلب بيئة حوارية آمنة، وضمانات قانونية، ومشاركة فعلية لممثلي الضحايا،

والمجتمع المدني، والنساء، والأقليات، حتى لا يتحول الدستور إلى مجرد تسوية بين النخب، بل إلى وثيقة جامعة تعبّر عن إرادة السوريين كافة.[32]

وعليه، فإن كتابة الدستور في سوريا ينبغي أن تُدار كعملية وطنية شاملة، تُبنى على مبادئ العدالة الانتقالية، وتضع في الاعتبار جذور النزاع، وتُعطي الأولوية للمصالحة، والمشاركة، والشفافية، لأن أي دستور لا ينبع من المجتمع، ولا يُعالج التشققات التاريخية، سيبقى عرضة للرفض أو الفشل في التطبيق.

3_ تحقيق التماسك الاجتماعي السوري:

ترتكز الأهداف العامة للتماسك الاجتماعي في احترام وحماية وتعزيز الحقوق والحريات، إلى جانب ترسيخ السلم والتكامل الاجتماعي بين مكونات المجتمع، بما يفضي إلى تمكين المواطنين كافة من الانتفاع بحقوقهم وتوسيع نطاقها، وعليه، فإن تحقيق التماسك الاجتماعي في سوريا من المفترض ان يركّز على الأهداف الأتية:[33]

أ. **تعزيز الهوية الثقافية وحقوق الإنسان:**

يُعد البعد الثقافي لحقوق الإنسان في مجتمع متنوع كسوريا، أحد الأسس الجوهرية لتحقيق هوية وطنية جامعة، وذلك من خلال تعزيز مفاهيم الكرامة الثقافية، والاعتراف بالحقوق الثقافية للأفراد والمجموعات، مما يُعزز من اندماجهم في المشروع الوطني، فضلاً عن تمكين الأفراد من التعبير عن هوياتهم الثقافية بحرية، وضمان عدم التدخل في خصوصياتهم، كما أن ضمان الحقوق الثقافية لا يقتصر على الجانب الرمزي بل يشمل أيضاً الإنصاف في المشاركة بالموارد والتمثيل في المؤسسات العامة.

ب. **السلم والتكامل الاجتماعي :**

بناء السلم الاجتماعي في سوريا لا يتحقق فقط بوقف العنف، بل يتطلب إعادة صياغة العلاقات الاجتماعية من خلال آليات مصالحة وطنية شاملة، وإعادة توزيع للثروات والفرص، وتكريس ثقافة المشاركة والعدالة. ويستلزم ذلك:[34]

1) **تحقيق السلم الديمقراطي :**

تبني نموذج ديمقراطي تشاركي لا يقتصر على آليات الانتخابات، بل يمتد إلى ثقافة سياسية تقرّ بالتعدد وتمنح شرعية للتنوع، كما ان العدالة التوزيعية هنا ليست ترفاً، بل ضرورة لتحقيق الأمن الاجتماعي والسياسي، وهي التي تمنع التهميش وتحاصر التطرف، لذلك فأن الديمقراطية في السياق السوري لا يمكن أن تكون شكلية أو مفروضة من أعلى، بل ينبغي أن تنبع من التجربة المجتمعية، وتعكس توازنات التنوع الداخلي.

2) **تحقيق التكامل الاجتماعي :**

يتطلب تحويل التنوع من عامل توتر إلى ركيزة للتكامل، عبر برامج دمج ومساواة، ومؤسسات شاملة تمثل الجميع، من أجل تجاوز إرث النزاعات والانقسامات الطائفية، مما يتطلب مبادرات متواصلة لبناء الثقة، والاعتراف بالظلم، والمصالحة ، وفي الحقيقة، لا يمكن تحقيق التكامل دون معالجة الأسباب البنيوية التي أدت إلى النزاع، مثل "التهميش السياسي، والتمييز المناطقي، والإقصاء الاقتصادي"، لذلك يجب إعادة بناء العقد الاجتماعي بما يضمن مساواة فعلية في الحقوق والفرص.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، ينبغي اتخاذ آليات من شأنها تحقيق التماسك الاجتماعي في سوريا عبر ما يأتي[35]:

أ. **إعادة توطين النازحين** : ان في سوريا النزوح يمثل واحدة من أعقد تداعيات النزاع ، وهو ليس فقط تحدياً إنسانياً، بل قضية بنيوية تؤثر على الاستقرار والديموغرافيا، لذلك فإن إعادة التوطين تتطلب تخطيطاً طويل الأمد، وضمانات قانونية وأمنية، وسياسات إسكان عادلة، كما ينبغي أن ترافقها برامج دعم نفسي واجتماعي تعيد دمج النازحين، وتزيل الحواجز النفسية والثقافية بينهم وبين المجتمعات المضيفة، ويمكن في هذا الصدد أن تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً جوهرياً في تسهيل الحوار المجتمعي، وتقديم مبادرات تشاركية تعزز المصالحة المحلية.

ب. **تعزيز العدالة الاجتماعية** :لا يمكن تحقيق التماسك الاجتماعي في ظل انعدام العدالة الاجتماعية، وهي تتعدى المفهوم الاقتصادي لتشمل الاعتراف، والتمثيل، والكرامة، في حين ان تمكين الشباب والمرأة ليس مجرد استحقاق حقوقي، بل استراتيجية تنموية تمنح المجتمع القدرة على التجدد والتماسك، لذلك ينبغي أن تُفتح أمامهم مساحات سياسية واجتماعية حقيقية، لا رمزية، تتيح لهم المشاركة الفعالة في إعادة بناء سوريا، كما أن العدالة لا تتحقق فقط من خلال إعادة توزيع الموارد، بل من خلال إرساء بيئة قانونية ومؤسساتية تضمن المحاسبة، وتحمي من التمييز والإقصاء.

ج. **نشر ثقافة السلام وذلك عبر ما يأتي**[36]:

1) **تمكين المجتمع المدني** : ان المنظمات المدنية ينبغي أن تتحول من أداة إغاثية إلى فاعل سياسي واجتماعي يسهم في صياغة السرديات الجديدة للسلم والعدالة، لذلك من الضروري تأهيل هذه المنظمات لتلعب دورًا في بناء الثقة وتعزيز التماسك عبر المبادرات المجتمعية.

2) **المؤسسات التعليمية**: ينبغي ان يتجاوز التعليم نقل المعرفة ليصبح أداة للتحول الثقافي، تُرسخ مناهجه قيم التعددية والتفكير النقدي، كما ينبغي إدماج مفاهيم المصالحة والسلم الأهلي ضمن المناهج الرسمية، وربطها بالسياق السوري المباشر.

3) **الإعلام** : ان وسائل الاعلام السورية بكل مؤسساتها الإعلام مدعوة لتجاوز الانقسامات والاصطفافات، ولعب دور في خلق خطاب وطني جامع يروّج لثقافة الحوار بدل الكراهية، لأن الإعلام المهني هو ركيزة لبناء وعي جمعي سلمي، ويجب أن يُحمى من التوظيف السياسي أو الطائفي.

من خلال ما تقدم، يتضح أن التماسك الاجتماعي في سوريا يتطلب رؤية شاملة تدمج بين البعد الثقافي لحقوق الإنسان وإعادة هيكلة السياسات والمؤسسات، بما يعزز إمكانات التعايش ويحول التنوع إلى مصدر قوة لا سبب انقسام، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود إرادة سياسية، والتزام مجتمعي طويل الأمد، واستراتيجيات مصممة خصيصاً للسياق السوري المعقد، لأن امكانات التعايش في سوريا بعد العام 2025 ليست هدفاً آنياً بل مسار طويل يتطلب التدرج، والتراكم، والانخراط الجاد من كل فئات المجتمع.

الخاتمة

ان مرحلة ما بعد 2025 في سوريا ، تمثل مفصلاً حاسماً، إذ يمكن أن تكون نقطة انطلاق لإعادة بناء سوريا على أسس متينة من التعايش والعدالة والمواطنة المتساوية، أو قد تتحول إلى استمرار للنزاعات والانقسامات إذا ما استمرت السياسات التقليدية القائمة على المركزية والإقصاء، وقد اتضح لنا من خلال دراسة إدارة التنوّع في

سوريا بعد عام 2025، أن التحديات التي تواجه إعادة بناء الدولة السورية واستقرارها تتجاوز الحلول الأمنية أو السياسية التقليدية، لأن النزاع السوري كشف عن هشاشة بنية الدولة المركزية التي لم تستطع استيعاب التنوع العرقي والديني والطائفي، وأدى ذلك إلى تفكك النسيج الاجتماعي وتفاقم الهواجس بين المكونات المختلفة، لذلك ايجاد إمكانات للتعايش في سوريا يتطلب تأسيس نظام سياسي جديد يعترف بالتعدد ويحول التنوّع إلى مصدر قوة وليس تهديداً، عبر اعتماد نماذج حكم لامركزي وفيدرالي، مع ضمان العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية التي تعالج جراح الماضي، يرافقها لتمكين المجتمعات المحلية وإشراكها في صنع القرار، مما يعزز من فرص التعايش السلمي ويخفف من الاحتقان السياسي.

الاستنتاجات:

1. ان التحدي الأساسي يتمثل في إدارة تنوع اجتماعي وسياسي عميق ومتداخل في سوريا، إذ تتقاطع "الهويات العرقية والطائفية والمناطقية" مع المصالح السياسية، مما يزيد من صعوبة بناء توافق وطني شامل.
2. ان النظام المركزي السوري القديم، الذي اعتمد على هيمنة مركزية صارمة وأجهزة أمنية قوية، فشل في احتواء التنوع السوري، مما أدى إلى تفكك الدولة وتصاعد النزاعات الداخلية، لاسيما بعد عام 2011.
3. شهد المشهد السياسي السوري بعد عام 2025 تحولات مهمة على مستوى تفكيك البنى السلطوية، وصعود دور المجتمعات المحلية، مما يشير إلى إمكانية تبني نماذج حكم لامركزي أو فيدرالي يعكس التنوع الجغرافي والاجتماعي.
4. رغم هذه التحولات، لا تزال هناك تحديات كبيرة تتمثل في استمرار التوترات الإقليمية والدولية، وتداخل المصالح الخارجية، ناهيك عن غياب إرادة سياسية واضحة بين الفاعلين المحليين لتحقيق تسوية شاملة.

المقترحات:

1. ينبغي إطلاق حوار وطني شامل ومتعدد المستويات يجمع المكونات السورية الاجتماعية والسياسية، بهدف بناء تفاهم مشترك حول إدارة التنوع وصياغة عقد اجتماعي جديد يقوم على الاعتراف والاحترام المتبادل.
2. إعادة صياغة دستور حديث وشامل يضمن الحقوق السياسية والثقافية لجميع المكونات، ويعتمد نظام حكم لامركزي أو فيدرالي يمنح المجتمعات المحلية مساحة واسعة من الحكم الذاتي ضمن وحدة الدولة.
3. إنشاء آليات عدالة انتقالية شفافة ومستقلة تشمل لجان للمصالحة وبرامج تعويض شاملة تساهم في معالجة الانتهاكات السابقة وبناء الثقة بين المكونات.
4. تمكين المجتمعات المحلية عبر بناء مؤسسات محلية قادرة على الإدارة والتنمية، مع ضمان مشاركة فعالة وشاملة لجميع الفئات الاجتماعية بما في ذلك "النساء والشباب والأقليات."
5. دعم المجتمع المدني ودوره في بناء التعايش من خلال توفير بيئة قانونية مواتية وتمويل مستدام لتعزيز قدرات "منظمات المجتمع المدني" في الحوار، والوساطة، والتوعية.
6. تبني سياسات تعليمية وثقافية تدعم التنوع والتسامح عبر تطوير المناهج التعليمية ووسائل

الإعلام لتعزيز قيم التسامح والاعتراف بالتعددية كعنصر قوة وطنية.

7. العمل على تقليل التدخلات الخارجية وتوجيه الدعم الدولي نحو دعم عملية بناء الدولة والمؤسسات المدنية، والابتعاد عن سياسات الاستقطاب التي تعيد إنتاج النزاعات.

المصادر

[1] عزمي بشارة، المجتمع والدولة: في السياق العربي المعاصر (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 67.

[2] محمد المبيض، التنوع الثقافي في المجتمعات العربية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2022)، ص 23.

[3] صادق جلال العظم، "الطائفية والعلمانية في سياق عربي"، مجلة الفكر العربي، كلية الآداب – جامعة بيروت العربية، عدد 51 (2019): ص 10–28.

[4] أ.م.د احمد غالب محي, و م.م علي احمد عبد مرزوك. 2025. "البعد السياسي للأمن الاجتماعي (دراسة في المفهوم والابعاد والاهداف)". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية 12 (44 جزء الاول): 229-51. https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/kjlps/article/view/20980.

[5] Andreas Wimmer, Nation Building: Why Some Countries Come Together While Others Fall Apart (Princeton: Princeton University Press, 2018), pp. 41–62.

[6] أحمد فارس ابراهيم وسعدي إبراهيم حسين، "المجتمعات المتعددة: دراسة في المفهوم والأنواع". مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 64، نيسان 2025، ص. 251–290.

[7] Adekunle, B. J., & Olusegun, A. (2021). "The Concept of Unity and Diversity in Relation to the Experience of Nigeria Federalism." International Journal of Research, Vol. 8, Issue 6,p 282.

[8] محمد محي الجنابي، تعافي المجتمعات: دراسة نظرية في المداخل والإشكاليات (بغداد: الدار الجامعية للنشر، 2022)، ص 59.

[9] المصدر نفسه، ص 59_60.

[10] يمينة شحرور و محمد وتقرورت، "حوكمة المؤسسات: قراءة في المفاهيم مع عرض تجارب دولية". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مجلّد 13، عدد 2، 2021، ص 39.

[11] هايدي عصمت كارلوس، أدوار القوى الاقليمية في دعم سياسات التعافي، مجلة السياسة الدولية، العدد 2013، مؤسسة الاهرام_ القاهرة، 2018، ص 18.

[12] Berry, John W. (1997). "Immigration, Acculturation, and Adaptation." Applied Psychology: An International Review, 46(1), 5-34. https://doi.org/10.1111/j.1464-0597.1997.tb01087.x

[13] Banting, K., & Kymlicka, W., The Strains of Commitment: The Political Sources of Solidarity in Diverse Societies. Oxford University Press, 2017, pp. 112–114.

[14] Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism (Cambridge: Harvard University Press, 2000), p 50.

[15] للمزيد حول الفيدرالية ينظر:

Donald L. Horowitz, Ethnic Groups In Conflict, University of California Press, California, 1985, p5.

لطيف مصطفى أمين، الفدرالية وآفاق نجاحها في العراق، ط 1، دار سردم للطباعة والنشر، السليمانية 2006

16 أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، 2006، ص 41.

17 أرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص 89.

18 للمزيد ينظر:

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. Syria Humanitarian Situation Report No. 5 (as of 28 April 2025). May 8, 2025. https://www.unocha.org/publications/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-humanitarian-situation-report-no-5-28-april-2025

19 United Nations OCHA, Syria Humanitarian Situation Report No. 5, op.cit.

20 ينظر: رويترز، "الخليط الطائفي في سوريا يمثل معضلة للحكام الجدد بعد سقوط النظام"، 16 تموز/يوليو 2025، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2025/7/22

https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-sectarian-mix-dilemma-new-rulers-2025-07-16/

21 للمزيد ينظر: إبراهيم مصطفى (كابان) وفادي عاكوم، المكونات السورية وسبل العيش المشترك (خريطة الطريق .. الأقاليم الفيدرالية الجغرافية الديمقراطية)، شلير للطباعة والنشر، سوريا/ القامشلي، 2018، ص 34_36.

22 ينظر:

لجنة التحقيق السورية، "لجنة سورية تبلغ عن مقتل 1426 شخصًا في أعمال العنف التي وقعت في مارس" (قتل طائفي في اللاذقية وطرطوس)، 22 يوليو 2025، وكالة رويترز، متاح على الرابط الأتي: تاريخ المشاهدة 2025/7/23

https://www.reuters.com/article/syria-violence-report-idUSL1N2ZB3XY

23 للمزيد ينظر: شيرزاد صالح، "الإدارة الذاتية الكردية: بين الواقع السوري والمواقف الدولية"، مركز جسور للدراسات، 2023، متاح على الرابط الاتي: تاريخ المشاهدة 2025/7/24

https://n9.cl/uwd07

24 ينظر: المسيحيّون في سوريا الجديدة... نظرةٌ على التحدّيات والآفاق، متاح على الرابط الاتي: تاريخ المشاهدة 2025/7/24

https://www.acimena.com/news/4775/almsyhywon-fy-sorya-algdyd-nthrun-aal-althdwyat-oalafak

25 للمزيد حول الدروز وسيناريوهات المستقبل، ينظر: غدي قنديل، الدروز.. فرصة إسرائيل لاحتلال سوريا، مركز الدراسات العربية الاوراسية، 2025، متاح على الرابط الاتي:

https://n9.cl/2hn66

26 للمزيد حول اعداد ونسب المكونات ، ينظر: إبراهيم مصطفى (كابان) وفادي عاكوم، ص33_46.

27 أستريد جامار وكريستين بيل، العدالة الإنتقالية ومفاوضات السالم من منظور النوع الإجتماعي، المراجعة والترجمة (انيسة والجي)، مخرجات برنامج بحوث التسويات السياسية بجامعة ادنبره _ المملكة المتحدة بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة للمرأة، 2018، ص 4.

28 ينظر: عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية، في مجموعة مؤلفين: الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص165.

29 هند مالك حسن واسعد طارش عبد الرضا، العدالة الانتقالية _ دراسة في المفعوم والأليات، مجلة العلوم السياسية، العدد (59)، كلية العلوم السياسية _ جامعة بغداد، 2020، ص 128.

30 كيمانا زولويتا فولتشر، الدساتير المؤقتة_ أدوات لحفظ السلام وبناء الديمقراطية، ورقة سياسات، المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات، السويد، 2015، ص 28.

31 ميشيل براندت وأخرون، وضع الدستور والإصلاح الدستوري - خيارات عملية، النسخة العربية، منظمة إنتربيس، سويسرا، 2011، ص 247.

[32] كيريتس ر. ريان، العلاقات البينية العربية والنظام الإقليمي، تحرير وترجمة(مارك لينش)، في مجموعة مؤلفين ، شرح أسباب الإنتفاضات العربية_ منحى سياسي خلافي جديد في الشرق الأوسط ، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، ص 187.

[33] بتصرف من الباحث: فهيل جبار جلبي، بناء السلام والتماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مطبوعات مركز دراسات السلام وحل النزاعات في جامعة دهوك، مطبعة خاني، دهوك، 2017، ص 24.

[34] عبد السلام البغدادي، السلم الوطني (المدني) _دراسة اجتماعية سياسية، ط1، سلسة كتب ثقافية شهرية، العدد (30) بيت الحكمة العراقي، بغداد،2011، ص73-74.

[35] بتصرف من الباحث: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، تعزيز التكامل الإجتماعي في حالات ما الصراع، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية وما بعده (تحقيق التنمية الإجتماعية للجميع في عالم معولم)، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة (2)، 2000، ص 2_13.

[36] ينظر: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي، البند (27_ب) من جدول الأعمال المؤقت(التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة)، الدورة 68، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2013، ص 2.